السياحة في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وتحديات التطوّر

د.قاشي خالد
جامعة البليدة
Khaledgachi2000@yahoo.fr

الملخص :
تحاول هاته الدراسة تسليط الضوء على مختلف الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر وكيف يمكن لها أن تجعل من القطاع كقطاع استراتيجي بديل يدّر على الدولة الجزائرية مداخيل قد تكون البديل او المكمّل لمداخيل البترول، كما تسلّط الضوء على أهم العراقيل والتح ديات التي تصادف تطوّر القطاع السياحي في الجزائر.
الكلمات الدالة: السياحة، القطاع السياحي، الإمكانيات السياحية، التحديات السياحية، الجزائر

Abstract:
Try this course study highlighted the various tourism potential that abound in Algeria and how it can make the sector strategic sector alternative generates the Algerian state revenues may be alternative or supplementing the incomes of oil, also shed light on the most important obstacles and challenges encountered evolution tourism sector in Algeria.
Key words: tourism: the tourism sector, tourism potential, tourism challenges, Algeria

مقدمة

كل بلد من بلدان العالم يتمتع بمزايا ومقومات تجعل منه بلدا سياحيا مهما في جميع فصول العام وتلبي معظم الأهداف التي ينشدّ ها السائح وتلبي له رغباته وحاجاته . والجزائر واحدة من دول العالم التي لها خصائصها المناخية والجغرافية فهي تقع في منطقة معتدلة مناخيا وتاريخيا فهي في قلب الحضارات القديمة كما أنها تزخر بهبات عديدة منها أنها تقع في حوض البحر الأبيض المتوسط ولا يفصلها عن اوربا سوى البحر، وهي بوابة افريقيا واكبر دولة فيها من حيث المساحة، ولها ساحل يزيد على 1600 كلم من الشرق إلى الغرب، كما توجد فيها مواقع اثرية و م زارات دينية وينابيع طبيعة ومصبا ت مياه وغابات وصحاري وشواطئ وهضاب وجبال.....الخ.

فالجزائر بهذه المواصفات تزخر بالك ثير من الخيرات فعلى الرغم من الاحتياطات الضخمة من البترول والغاز، الأمر الذي جعل من الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفط حيث يمثل البترول أكثر من 95% من الناتج المحلى ألإجمالي وعلى الرغم من هذه النعمة إلا أنها تعدّ في نفس الوقت نقمة لأن هذا التوجه كان على حساب ا لقطاعات الأخرى حيث نجد أن حصة الجزائر في السياحة 11% من حصة افريقيا وترتيب الجزائر بعد كل من جنوب افريقيا وتونس والمغرب ومصر وعلى الرغم من العوامل الكثيرة التي تعدّ من المقومات الاساسية للجذب السياحي من شواطئ وجبال وصحاري ومناطق اثرية وتوفر رأس المال البشري ...الخ، ومع ذلك تبقى الجزائر من الدول المتأخرة في المجال السياحي وربما يعود ذلك إلى العديد من الأسباب قد تكون الثقافة السياحية واحدة من هاته الأسباب، يضاف إليها ثقافة الخدمة لدى الفرد الجزائري.

عليه سوف نعالج من خلال هاته الدراسة إشكاليه أساسية تتمحور بالأساس حول : **ما هو واقع السياحة بالجزائر؟ وما هي مختلف التحديات التي تصادف تطور القطاع السياحي بالجزائر؟**

أهداف الدراسة : هدفت هاته الدراسة بالأساس للإجابة عن الإشكالات المطروحة من خلال تحقيق ما يلي:

-تحديد واقع القطاع السياحي الجزائري، وما هي نسبة القيمة المضافة التي يمكن أن يحققها؟

-تحديد الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الدولة الجزائرية والتي من الممكن ان تؤهلها لتجعلها قطبا سياحيا مهما؛

-التطرق إلى أهم التحديات التي تواجه تطوّر القطاع السياحي الجزائري.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

-كون القطاع السياحي يعتبر قطاعا مهما، وفي ظل نضوب الموارد يمكن للقطاع أن يكون مكملا أو

بديلا لمورد البترول؛

-التغيّرات العالمية التي تحدث في دنيا الأعمال والتي تجعل من الضرورة تنويع مصادر موارد الدول، ولعل منها القطاع السياحي الذي يمكن أن يكون كمورد إضافي بالنسبة للدولة الجزائرية؛

-تجارب الدول المجاورة في المجال السياحي ونجاحها في ترقية القطاع يمكن أن تكون فرصة للاستفادة من هاته التجارب.

منهج الدراسة : لغايات تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالات المطروحة تم اختيار المنهج الإستقرائي المبني على الأسلوب الوص في المقارن، من خلال وصف الإطار المفاهيمي وتحليله ومقارنته واستقراء الواقع وما هي مختلف التحديات التي تواجه تطور القطاع السياحي الجزائري.

عليه ولأجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطّرة والإجابة على مختلف الأسئلة الواردة في هاته الدراسة يمكن أن نعتمد الخطة البحثية الآتية :

أولا: الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر؛

ثانيا: أهمية القطاع السياحي في تحقيق التنمية؛

ثالثا: تحديات القطاع السياحي بالجزائر؛

الخاتمة.

أولا: الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر

لقد تنوعت التعاريف حول مفهوم السياحة حيث أوردت عدة تعاريف لباحثين ومنظمات وغيرها فكل واحد يركز على جهة معينة فمنهم من يعتبرها **كظاهرة اقتصادية** أو **اجتماعية أو ثقافية** ومنهم من اعتبرها على أساس أنها تنمية العلاقات الدولية والثقافية والرياضية . حيث يعرفها العالم النمساوي هرمن فون شولرا سنة 1910: بأنها " اصطلاح يطلق على كل العمليات وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة أو دولة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا".**[1]** أما **جوبير فرويلر** : يعرفها على أنها " ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس والشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل" **[2]**.

أما **الدكتور صلاح عبد الوهاب** فيرى أنّ:" السياحة هي مجموعة العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييرا وقتيا وتلقائيا وليس لأسباب تجارية أو حرفية". **[3]**

كما يرى **الكاتبان هنزكر وكرافت** : "أنّ السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات و الظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين بصفة غير دائمة ولا تؤدي إلى ممارسة أي عمل سواء كان دائما أو مؤقتا ". **[4]** في حين أنّ **حمدي عبد العظيم** : يعرفها بأنها " مجموعة النشاطات المختلفة التي تخدم الشخص المتنقل من مك ان إلى مكان حيث هناك سياحة تكون داخل البلد المقيم فيه السائح وسياحة تكون بالانتقال إلى بلدان أخرى .

. مما سبق من التعاريف حول السياحة يمكن أن نستنتج بأنّ :"السياحة هي عبارة عن ظاهرة إنسانية لها أبعاد مختلفة، ثقافية، دينية، اجتماعيه اقتصادية، سياسية ... الخ، يقوم من خلالها الأفراد بالتنقل من مقر سكناهم إلى مقر مؤقت ليس دائما بهدف قضاء وقت فراغهم وعطلهم والتنزه ومختلف الأنشطة باستثناء مزاولة عمل معين وتكون فترة إقامتهم أكثر من 24 ساعة وأقل من سنة، وخم بذلك يشبعون حاجاتهم ورغباتهم المختلفة".

ومهما يكن من أمر حول مفهوم السياحة والتعاريف التي قدمت حولها، نريد التعرف على أهم الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر، والتي من الممكن أن تؤهلها لتجعلها من الدول السياحية في العالم، ولعل من تلك الإمكانيات نذكر:

1– المساحة الشاسعة للجزائر : حيث تعتبر من اكبر البلدان الإفريقية، بمساحة تفوق **2.381741** كلم^2، وتتمتع بمؤهلات و إرث حضاري، مادي و معنوي جدّ معتبر، ثري و متنوع بالإضافة إلى إمكانات فريدة من نوعها، مساحة شاسعة تمتد بين البحر الأبيض المتوسط شمالا وبين أعماق الصحراء الكبرى جنوبا . زاخرة بثروات من المقاصد السياحية الم تنوعة فإن شئت بحرا فإن أمامك أكثر من 1600 كم من الشواطئ الجميلة و الساحرة ،وان شئت الصحراء ففيها امتداد لا ينتهي وبيئة ساحرة يمزج فيها الإنسان أصالة تقاليده وتراثه مع صدق ترحيبه.

هي أيضا إرث حضاري كبير ومتنوع موزع في مناطقها وغيرها من المؤهلات التي تجعل م ن الجزائر توفر مرتجات سياحية متنوعة ومتعددة .

كل هذا ساهم في صنع منتوجات سياحية، أصيلة، متنوعة و فريدة نذكر منها على سبيل الذكر و ليس الحصر : السياحة الصحراوية، الساحلية، الثقافية، الدينية، الحموية أو السياحة الصحية المعروفة بسياحة المنتجعات.

2– تنوع المظا هر الطبيعية : نظرا لشساعة المساحة التي تزخر بها الجزائر، ونظرا لطول الساحل فإنّ الجزائر تتوافر على إمكانيات جمعت بين المناظر الطبيعية من جهة يعني الجبال، وكذا الأشجار والغابات الكثيفة مما يعطي جمالا أكثر للطبيعية، يضاف إليها الساحل البحري، فجبال مع غابات مع بحر تعطي

منظرا جميلا جدا يكون عاملا مهما من اجل استقطاب السواح، ولعل من أبرز المناطق تلك الموجودة في : ولاية جيجل، ولاية الطارف بالظبط القالة، ولاية بجاية.....الخ.

كما أنّ مناخ البحر الأبيض المتوسط يعتبر من أفضل المناخات المفضلة في العامل نظرا لاعتدال حرار ته وبرودته في جميع فصول السنة الأمر الذي يمكّن السائح من قضاء عطلته في راحة تامة . يضاف إليها توافر الحمامات المعدنية سواء بالنسبة للمرضى من أجل العلاج، أو الاستحمام بالنسبة للأصحاء الذين يرغبون في اللجوء إليها من اجل استجلاب أسباب الراحة والمتعة.

3- الموارد المالية ألمتاحة إنّ الوفرة المالية التي تتوافر عليها الجزائر من الموارد البترولية يمكن أن تؤهلها لكي تحقق تنمية سياحية مهمة في البلد، من خلال الاستثمار في البنى التحتية التي تعتبر عاملا مهما وضروريا لنجاح السياحة كشق الطرقات في الصحاري والجبال والمناطق الوعرة والتي هي مناطق سياحية، يضاف إليها أنّ هاته الموارد يمكن أن تستغل في بناء ما يسمى بالأقطاب السياحية ومحالة تنشيطها والاهتمام بها حتى تصير موردا استراتيجيا يغطي حتى التكاليف التي أنفقت من أجل بناء هاته الأقطاب.

كما انّ هذه الوفرة المالية يمكن أن يساعد الدولة في توفير الأمن في مختلف المناطق السياحية وذلك عن طريق ما يسمى تكوين فرق الشرطة السياحية التي تكون مهمتها الأساسية توفير الأمن والإرشاد والمساعدة بالنسبة للسائح في أي منطقة سياحية.

4- الامكانات التاريخية والأثرية: تعتبر المقومات التاريخية و الأ ثرية مغريات سياحية هامة ، فالتعرف على الحضارات و التاريخ الإنساني له متعة ذهنية رفيعة ، حيث أن الآثار انعكاسا للحضارات و إمتدادا للتطور و المعرفة الإنسانية ، و يضم العا لم معا لم أثرية تتفاوت في أهميتها ، و توجد في مصر أهم مجموعة أثرية في العا لم كالأهراما ت [5]. كذلك توجد في الجزائر العديد من المناطق الأثرية يمكن ان تكون عامل جذب سياحي مهم كتلك الأثار المتواجدة في تيمقاد، وتيبازة، جواب بولاية المدية، ولاية تلمسان- الحضارة الزيانية- ، وكثيرة تلك المناطق التاريخية والأثرية التي تزخر بها الدولة الجزائرية وتعتبر كمقوم من مقومات السياحة يمكن الاعتماد عليه في النهوض بالقطاع السياحي الجزائري.

5- الإمكانيات الإجتماعية والدينية : تتمثل المقومات هاته المقومات في طريقة حياة الشعوب و سلوكها في شكل الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة ،الثقافات و العادات لدى السكان . أما المقوم ات الدينية فتشمل الأماكن المقدسة و الآثار الدينية كالمساجد الكنائس . ونظرا لاتساع مساحة الجزائر فإنّ العادات والتقاليد لشعوب الدولة متنوعة ومختلفة ومتكاملة ويمكن أن يجعل من هذا النسيج المتنوع ميدانا للتنمية السياحية في الجزئر. يضاف إليها توافر العديد من ا لم زارات الدينية و الطرق الصوفية المتنوعة على اقطاب المعمورة انطلاقا من الطريقية التيجانية إلى الطريقة البلقايدية وصولا إلى مختلف التيارات الدينية المتواجدة في الجزائر . إنّ مختلف هاته الإمكانيات التي تزخر بها الدولة الجزائرية تؤهلها لكي تكون في

مصاف الدول المتطوّرة في الميدان السياحي، كما أنها تطرح العديد من **انواع السياحة التي تزخر بها الجزائر فنجد [6]:**

1- السياحة الصحراوية: حيث تتباهى الجزائر بأحد المنتوجات السياحية الفريدة و الحصرية في العالم وهو المنتوج الصحراوي التي تتخذ أشكال ومناظر مختلفة من منطقة لأ خرى فتلك واحات تيم يجون الحمراء و الكثبان الرملية لتاغيت الذهبية و القصور العتيقة المسا ورة والهندسة المعمارية المتميزة لغرداية والإرث التاريخي و الحضاري للطاسلي و الهقار المصنفق ضمن الإرث العام للبشرية من طرف اليونسكو وغيره ا لاهيك عن عادات وثقافات وكرم وحفاوة موروثة جيل عن جيل ببصمات صحراوية جزائرية بشهادات عالمية ففي صحراء الجزائر نجد **[7]:**

أ- الواحات : فمن بوسعادة المعروفة ببوابة الصحراء إلى الوادي مدينة ألف قبة، وبسكرة جوهرة الصحراء و غرداية و بشار و تيممون وغيرها واح ات تشد الرظر كأنها جنات أخرجت في بين الكثبان الرملية لتصنع ديكور خيالي...إنها حدائق الواحات....

ب- الساورة: الساورة أو طريق السودان قديما، العابرة لأحد أهم أودية الجزائر: واد الساورة العملاق

ج-**الجنوب الكبير** : مصّنف كمنتوج وحيد في العالم، الجنوب الجزائري الكبير الذي يحوي كل من الطاسيلي ناجر، حتى جانت و الهقار إلى تمنراست، كل ذلك بمثابة سفر عبر تاريخ الألفية للبشرية بفضل النحوت الصخرية فهي الشهادة الحية لحضارة تعود لآلاف السنين الفارطة.

2- السياحة المناخية و الريفية : مزيج من المنتجات حيث بحر ، جبال و صحراء . مرشوحة تكاد أن تكون مستحيلة المجا لم.

يمكن للسائح السباحة في شواطئ سطورة بسكيكدة أو في سيدي فرج، في حين يمكن لآخرين التزلج على السفوح المثلجة بجبال جرجرة إلى تالة غيلاف أو بشكل اقرب من الجزائر العاصمة بجبال الشريعة التابعة لولاية البليدة. يمكن للمرء أيضا في الفترة الممتدة من فصل الخريف إلى الربيع التزلج و لكن ليس على الجليد بل على الكثبان الرملية الشاهقة لتاغيت أو بني عباس في بشار الأمر الذي لا يفوّته السوّاح عادة.

ويضاف إلى ذلك أنّ الجزائر أنهت العديد من النشاطات بالحضائر الوطنية في مناطق كثيرة من البلاد . بما في ذلك الحضيرة الوطنية لجرجرة، حضيرة تازة بجيجل، و الحديقة الوطنية للقالة ....الخ. وكذلك وجود أقبية و مزارع موروثة عن الفترة الاستعمارية ومحفوظة بشكل جيد (سيما البعض منها)، وثروة غابية و صيدية، بالإضافة إلى الثروة المائية التي أتاحت الفرصة لتطوير بعض القطاعات مثل السياحة الريفية أو الزراعية المبنية على أساس ثروات و أصالة العالم الريفي ،الغابات الترفيهية والصيد المطلوبة و المحبوبة جدا

من طرف السواح لاسيما الأجانب،المخيمات، والمشي لمسافات طويلة، والسياحة العلمية من خلال الجولات البيئية أو الايكولوجية ,,,,الخ**[8]**.

3- **السياحة ا لساحلية** : يمتد الساحل الجزائري على أكثر من 1600كلم وهي محظوظة بطبيعة عذراء خلابة كما يحتوي الساحل الجزائري على مجموعة جدّ كبيرة من الشواطئ الجميلة والخلجان . يأسرك الساحل الجزائري بتنوعه من حيث المناظر الطبيعية التي تجمع في آن واحد بين الجبال والبحر والغابات. روعة كورنيش جيجل أو شواطئ الساحل التموشنتي تزّين بإحكام تام التركيبة المرونقة للطبيعة.تعتبر المحطة الساحلية للقالة موطن للحضائر الطبيعية و الشي ء الذي زادها رونقا و جاذبية هو الحيوانات المهاجرة و النباتات البرية الوحيدة في العا لم و النادرة مثل زنابق الماء و غيرها.

4- السياحة الثقافية : تعتبر الجزائر ملتقى الحضارات , فهي تكامل من المواقع التاريخية و الأثرية التي خلّفتها العديد من الحضارات التي توالت و تعاقبت في الجزائر في أوقات مختلفة ابتداء من عصور ما قبل التاريخ. حيث القيمة التاريخية العريقة، المعمار ية والثقافية ساعدت في إدراجها بلائحة اليونسكو للتراث العالمي للبشرية، والقصبة في الجزائر العاصمة، والآثار الرومانية في تيبازة و شرشال و تيمقاد، و قلعة بني حماد بمسيلة والمنصورة بتلمسان والميزاب بغرداية, لؤلؤة المغرب العربي، تلمسان، عاصمة للثقافة الإسلامية لعام 2011،أو عنابة حيث كان القديس أوغسطين لمدة 30 عاما وما إلى ذلك **[9]**.

كل هذا و ذاك جعل الجزائر النموذج المثالي لشعار اليوم العالمي للسياحة لسنة 2011 أين كانت المعادلة " **السياحة تقارب بين الثقافات.**"

5- السياحة الصحية : تشكّل الحمامات المعدنية منذ العه د الروماني إلى يومنا إحدى رموز اله بة الطبيعيةّ المتنوعة بالجزائر، و بوادر شفاء زائريها من جزائريين و أجانب من عديد الأمراض . و ما زاد من تعلق السياح بالحمامات المعدنية في الجزائر و التي يزيد عددها عن الـ **200** حمام معدني هو كونها طبيعية و غنية بمختلف العناصر العلاجية و خضوعها إلى عمليات التجهيز الحديثة ذات الأصناف المتعددة التي منها التجهيزات الطبية العلاجية و العلاجية الحركية . علما أنّ المنتوج الجاري الحديث عنه هو بأوج التوسّع و التطوير.

جزء كبير من هذه المحطات ينتشر في المناطق السياحية و على مقربة من الشواطئ، المزارع الريفية، والغابات الترفيهية ....الخ. نذكر منها على سبيل المثال و ليس الحصر حمام بوحجر بولاية عين تموشنت، حمام الصالحين بسكرة، حمام المسخوطين بقالمة، حمام ألوان في الجزائر العاصمة، حمام قرقور بسطيف، وحمام بوحنيفية بولاية معسكر .....الخ**[10]**.

ثانيا: أهمية القطاع السياحي في تحقيق التنمية:لقد أصبحت المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية تنظر إلى السياحة كقطاع إقتصادي له أهميته في التنمية الاقتصادية إلى جانب قطاعات النشاط الاقتصادي

الأخرى لذلك فإن أغلبية الدول الصناعية والسائرة في طريق النمو لا تعتبرها مجالا للترفيه والراحة فقط بل أصبحت تشكل موردا أساسيا تعتمد عليه الدول في تنمية اقتصادياتها.

رغم تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصناعة السياحة في الجزائر تباين أنواعها وأنشطتها المختلفة إلا أن الدلائل العلمية وتجارب الدول تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل وقد ترجم الاهتمام الشديد بقطاع السياحة في الكثير من دول العالم في شكل تشجيع صناعة قطاع إنتاجي له أهميته التجارية والاقتصادية والسياسية فهو بذلك لم يعد حاجة اجتماعية الاستثمارات الا جنبية وإعطاء المزيد من الحريات للقطاعين العام والخاص بمزاولة العديد من الانشطة وإنشاء المشروعات السياحية وأن الملتقيات والندوات التي انعقدت بالجزائر لأكبر دليل على الاهمية التي ولتها الجزائر في الاونة الاخيرة لقطاع السياحة **[11]** .

هذا بالإضافة إلى التسهيلات المتنوعة التي تمنحها الدولة الجزائرية كالإعفاءات الضريبية او التخفيض منها وخاصة الصناعات التقليدية وكذلك المساعدات الجمركية والتسهيلات التي يتلق اها أصحاب السياحة العمومية والخواص والأجانب وكذلك مساهمة الدولة في تكاليف انشاء الخدمات اللازمة للمشروعات السياحية كتمهيد الطرق في الأماكن السياحية الوعرة المسالك وكذلك إنشاء الشبكات الخاصة بالكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها.

ويمكن أن يظهر أهمية القطاع السياحي من خلال ما يلي:

أ. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الاجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة فكما هو الحال في معظم الدول النامية، فإذا كان من المسلم به أن الجزائر تمتلك من الموارد والمقومات السياحية التاريخية والطبيعية والتي أيضا تتوفر على ساحل طوله 1600 كلم ،فان الاستغلال الجيد لمثل هذه المزايا سياحيا من الممكن أن يحقق تدفقا نقديا للنقد الأجنبي ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي **[12]**:

– مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق القرى السياحية ..الخ

– المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.

– فروق تحويل العملة.

– الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية (الأساسية والتكميلية) بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

– الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية الناجمة عن تحولات الأرباح ودخول العاملين الأجانب إلى الجزائر والمرتبطة بمثل هذه المشروعات في نفس الوقت من الممكن تطبيق بعض السياسات التي تحد من معدل أو مقدار التحولات إلى الخارج بالإضافةإلى هذا فإن إسهام الشركات الأجنبية في مقدار ما تحققه من تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية يتوقف على عدد من العوامل الأخرى منها على سبيل المثال حصة الشركات الأجنبية في رأس مال المشروع السياحي ، حجم الأموال المقترضة من داخل الدولة ، حجم الأرباح التي أعيد استثمارها بالمقارنة بالتي تم تحويلها للخارج وغيرها.

ب. نقل التقنيات التكنولوجية: تعتبر عملية التكنولوجيا . خاصة عن طريق الشركات الاجنبية . من احد الموضوعات المثيرة للجدل ويدور هذا الجدل حول عدد المحاور الرئيسية مثل : **[13]**

-مدى ملائمة المستوى التكنولوجي الذي تجلبه الشركات الاجنبية مع التغيرات البيئية داخل الدولة مثل مدى توافر المهارات اللازمة لتشغيل الاجهزة او المعدات والأنظمة المختلفة للإنتاج ، طرق تقديم وتسويق المنتوج ومدى تلاؤمها مع المعتقدات والقيم الثقافية والروحية ، الخدمات المرفقية تكلفة التكنولوجية الآثار المرتقبة على العمالة وميزان المدفوعات .. الخ.

-الآثار السلبية على المشروعات الوطنية.

ويمكن القول بصفة مبدئية إن السماح للشركات الدولية بالدخول في مشروعات الاستثمار السياحي يمكن ان يحقق درجة التقدم التكنولوجي بالجزائر لأن إذا نظرنا إلى اليد العاملة ا لمستخدمة في قطاع السياحة وبالأخص الفنادق هي يد عاملة غير مكونة في أغلبها تكوينا عاليا في تقنيات السياحة . ويمكن أن تستفيد الجزائر من خلال الشركات الاجنبية المستثمرة من العديد من الطرق منها:

-نقل فنون وطرق تسيير الإدارة الحديثة بالفنادق وغيرها من المنشآت السياحية

- إدخال تجهيزات) الآت ، معدات ...) جديدة يمكن إستخدامها أما في تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة أو إنتاج سلع صناعية للاغراض السياحية بالاضافة إلى الخدمات المرفقية المختلفة.

-تطوير وتحسين طرق العمل الحالية في الانشطة السياحية بالاضافة إلى برامج التدريب للقوى العاملة.

-القيام ببحوث التنمية والتحديث في المجالات المختلفة للنشاط السياحي.

وهناك عدد آخر من المزايا الناجمة عن وجود مثل هذه الشركات الاجنبية في طرق بيع الخدمات السياحية ،او في تطبيق نظم الادارة الحديثة ، يضاف الى هذا ان وجود الشركات الاجنبية يمكن ان يدفع الشركات الوطنية على تحديث وتطوير انظمتها الحالية حتى تستطيع الاستمرار في سوق الخدمة.

كما ذكرنا سلفا أن وجود الشركات الاجنبية في مجال صناعة السياحة بالجزائر يمكن ان يؤدي الى تحسين وتطوير انظمة وفنون الادارة ، وتبرز أهمية العقود الإدارية بصفة خاصة من هذا الشأن كأسلوب

لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق مثلا أو الانشطة السياحية الاخرى إلى الجزائر ، ومن أمثلة العقود الشراكة الادارية ما هو مطبق بالنسبة لسلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم وتجدر الاشارة إلى أن إهتمام الدولة بصناعة السياحة يزيد من أهمية الحاجة إلى وجود طبقة إدارية وخبرات ومهارات من طبيعة خاصة قد لا تتوفر في المنظمات الصناعية او الخدمات الاخرى بالقطاعين العام والخاص، وهذا بالضرورة يدفع القائمين على صناعة السياحة الى توفير الخبرات والمهارات الادارية والفنية الاخرى اللازمة للادارة مثل هذه الصناعة بأنشطتها المختلفة عن طريق التوسع في إنشاء كليات ومعاهد علمية وتدريبية ومراكز للبحوث والبعثات للخارج ..الخ لتوفير إحتياجات القطاع السياحي من القوى العاملة – الإدارية والفنية –المدربة.

ج. العمالة: إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية وكذلك المشروعات الأخرى المرتبطة بها مرفقية ، خدمات تكميلية وأساسية ، وصناعات في خدمة السياحة سواء كان عن طريق مساهمة رأس المال الاجنبي أو الوطني أو الاثنين معا يساعد في خلق العديد من فرص العمل الجديدة ،وفي هذا الخصوص فانه لا يمكن تجاهل الاثار المباشرة المرتبات المدفوعة مثلا وغير المباشرة – مثل الاثر على المضاعف و الآثار السياسية الأخرى – الناجمة عن زيادة فرص العمل وانخفاض البطالة في المجتمع الجزائري الذي يتزايد فيه حجم السكا ن ، كما يترتب على زيادة فرص العمل أيضا ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية وغير ذلك من الآثار أو المنافع الأخرى ، حيث إن انخفاض معدل البطالة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من السلام الاجتماعي ويزيد ثقة الجماهير في القيادة **[14]** .

ج– المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق :في حالة قيام الدولة بتوزيع أوجه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة او عمومية او اجنبية في المناطق المختلفة من الوطن فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الاقاليم أي انه يؤدي مثلا إلى خلق فرص عمل جديدة ، تحسين مستوى المعيشة استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في هذه المناطق ، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية .. الخ . هذا بالإضافة الى العديد من الآثار والمنافع غير المباشرة في هذا الخصوص قد يستلزم الأمر تشجيع الاستثمارات في المناطق الريفية أو النائية ، أي قيام الدولة مثلا بمنح امتيازات خاصة للمستثمرين أو إعطائهم مساعدات مالية وفنية .

ولا شك أن تحقق درجة معينة من التنمية الاقتصادية للأقاليم من الدول قد يساهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن وحل الكثير من المشكلات الاجتماعية فيه ، إن خلق وتنمية علاقات بين القطاعات الاقتصادية والخدمية وبين قطاع السياحة من الممكن ان يؤدي التوسع إلى إنشاء المشروعات السياحية أو تطوير المشروعات الحالية إلى تحقيق درجة معينة من التكامل بين القطاعات

الاقتصادية الأخرى وقطاع السياحة أو على مستوى قطاع السياحة في حد ذاته فالتوسع مثلا في إنشاء المشروعات السياحية قد يتبعه توسع أو ظهور مشروعات جديدة تمارس انشطة إقتصادية وخدمتية ، أخرى لمقابلة الزيادة في الحركة السياحية نشاطا وطنيا ،بمعنى اخر أي زيادة عدد الفنا دق مع افتراض زيادة عد السائحين – من الممكن أن يتبعه زيادة في الطلب على الاسرة وملحقاتها، الخدمات والأدوات الصحية ..الخ .

وهذا من شأنه إما أن يؤدي إلى دخول موردين جدد، أو إنشاء مشروعات جديدة لتزويد الفنادق بمثل هذه المستلزمات او توسع انشطة وحجم الاعمال الخاصة بالموردين الحاليين.

ورغم صعوبة القياس الدقيق لدرجة التكامل ونوع وعدد العلاقات الاقتصادية بين المشروعات السياحية والأنشطة الاقتصادية الداخلية والخدمية الاخرى ،فانه لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة لتطور النشاط السياحي وتنميته في خلق أنواع متعددة من العلاقات الداخلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وينتج عن هذه العلاقات من منافع مباشرة وغير مباشرة منها**[15]**:

-تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنويع استخداماتها في مشروعات جديدة.

-خلق فرص عمل جديدة.

-استغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها.

-ارتفاع حصيلة الدولة من الايرادات من الضرائب وغيرها .. الخ.

- تشجيع وتنمية (التطوير والتوزيع) للقطاعات الخدمية الاخرى المساعدة للقطاع السياحي .

-عند ارتفاع حصيلة الدولة من الايرادات يترتب عنها زيادة مقدرة الحكومة على لق فرص جديدة لليد العاملة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة.

إن نجاح قطاع السياحة يتوقف على تحقيق التكامل بينه وبين القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى يتوقف على مدى قدرة الاخيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة للأول من حيث الكمية والجودة والتوقيت .. الخ.

في حالة دخول الشركات الاجنبية في مجال العمل أي الاستثمار في القطاع السياحي يجب أن يراعي الا يؤدي وجود هذه الشركات إلى اختفاء المشروعات السياحية الوطنية الصغيرة (عدم قيام الشركات الاجنبية بشراء مشروعات وطنية أو إدماج مشروعات معها) . وذك حتى لا تؤثر على العمالة ،وتشجيع استثمارات رأس المال الوطني أي اختفاء الملكية الوطنية .

إن تطوير وتحديث القطاع السياحي ، وما يمكن أن يحققه من نتائج ايجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يساهم مساهمة بناءة في حل الكثير من المشكلات ، وان الامن والسلام الاجتماعي في الدولة يمكن ان يؤدي الى تنمية الحركة السياحية وزيادة تدفق الموارد المالية للدولة مما يزيد

قدرتها على الانفاق في مجالات الاستثمار والخدمات الاجتماعية المختلفة بالإضافة إلى تنمية وخلق علاقات تجارية وسياسية بين الدولة ودول العالم الاخرى.

يمكن القول أن درجة الاستقرار السياسي أو الامن الوطني والعلاقات السياسية للدولة بالدول الاخرى العربية والأجنبية من بين المتغيرات التي يمكن أن تؤثر تأثيرا على الحركة السياحية ومن ثم على الايرادات المتولدة من السياحة.

رغم أهمية الدور الذي تلعبه السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم إلا ان هذا الدور مازال محدودا في الجزائر رغم توافر العديد من المقومات والموارد السياحية الطبيعية والتاريخية بها إذا ماقورنت بالكثير من الدول النامية والمتقدمة في نفس الوقت ، وهذا بالتالي يمكن أن يثير العديد من التساؤلات حول جدوى السياسات والخطط السياحية المعمول بها في الجزائر.**[16]**

ورغم ضآلة الايرادات السياحية بالنسبة لإجمالي الناتج الوطني فلا يمكن تجاهل مساهمة هذه الايرادات في تحسين ميزان المدفوعات رغم توفر العديد من المقومات والموارد السياحية المتميزة – قد يثير الكثير من التساؤلات بعضها قد يرتبط بجدوى وفعالية سياسات ، وبرامج وإستراتيجيات تنمية في الحركة السياحية في الجزائر ، والبعض الآخر ربما يرجع الى معوقات تنفيذ السياسات والبرامج والاستراتيجيات الخاصة بهذه التنمية ، بمعنى اخر ما هي أسباب تقلص أو ضآلة الدور الذي تلعبه السياحة في التزمية الاقتصادية والاجتماعية أو كيف تصبح هذه الصناعة مصدرا رئيسيا للدخل الوطني؟.

ثالثا : تحديات قطاع السياحة في الجزائر :إن الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة والسفر في الجزائر من خلال ما أوردته مختلف تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي لعديد السنوات يثبت أن هذا القطاع يوجه العديد من التحديات حتى يتحول إلى قطاع قائم بحد ذاته في النشاط الإقتصادي بالجزائر ويساهم في دعم النمو والازدهار الإقتصادي، وذلك تماشيا مع سعي الجزائر للخروج تدريجيا من تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات وتنويع النشاط الاقتصادي والتأسيس لاقتصا د حقيقي قائم على توليد الثروة وتوفير مناصب شغل تساهم في خلق ديناميكية للنشاط الإقتصادي بالجزائر.

وعلى هذا الأساس وانطلاقا من الوقائع السابقة يمكن الإشارة إلى جملة من التحديات التي تعتبر أساسية ويتوجب على صناع القرار أخذها بعين الإعتبار في إطار بناء استرات يجية مثلى للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر ومن ثم الإستفادة من تأثيراته الإيجابية المباشرة وغير المباشرة على النشاط الإقتصادي الوطني.

1_ زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة: إن تطور قطاع السياحة والسفر بالجزائر يتطلب بالضرورة أن يكون من بين اهتمامات و أو لويات السياسة الاقتصادية في الجزائر وذلك يكون من خلال زيادة حجم الإنفاق العام على هذا القطاع قصد التمكين من خلق قاعدة متينة يرتكز عليها وتسمح

باستمرارية تطوره، حيث أن رقي هذا القطاع يتطلب سهر الهيئات العمومية على توفير أفضل الظروف التي تمكن من استقطاب السياح الأجانب، وذلك من خلال[17]:

_ بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية ؛

_ عقد اتفاقات شراكة وتعاون مع الدول المتطورة سياحيا للاستفادة من خبراتها وتجارها؛

_ إنشاء مشاريع سياحية؛

_ تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة

2_ تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع: تتعاظم أهمية الموارد البشرية خصوصا في القطاعات الخدماتية التي تعتمد على العنصر البشري في أدائها، وعلى هذا الأساس فإن تكوين العنصر البشري في مجال السياحة يعتبر أمرا ضروريا، قصد النهوض بمستوى الخدمات والرقي به لمستوى العالمية من جهة، وبما يساهم من جهة أخرى أيضا في تحسين طرق التسيير السياحي وكذا خلق ثقافة السياحة في أوساط المجتمع وتشجيعه على تقبل الآخر.

والجزائر عملت منذ نهاية الستينات على تأسيس مدارس خاصة بالتكوين السياحي من خلال مركزي التكوين المهني في كل من وهران وقسنطينة، ثم معهدي تيزي وزو و بوسعادة فالمعهد العالي للفندقة بالجزائر العاصمة، لكن غياب الدعم والإشراف والإهتمام الحكومي زيادة على عدم وجود استراتيجية واضحة ترتكز عليها عملية التكوين ساهم في تراجع دور هذه الهيئات في عملية خلق موارد بشرية مؤهلة في المجال السياحي **[18]** .

أما من ناحية توليد ثقافة سياحية في أوساط المجتمع، فإن احتلال الجزائر للمرتبة 129 عالميا فيما يخص تنافسية الفهم الوطني للسياحة على مستوى قطاع السياحة والسفر لخير دليل على صعوبة التحدي الذي تواجهه ، حيث مازال المجتمع يعاني من حالة انغلاق اجتماعي وعدم استعداد للتفتح على الآ خر خصوصا مع ارتباط السياحة بعديد القضايا التي تتنافى وعادات وتقاليد المجتمع، مما يجعل من إمكانية انفتاح المجتمع على السياحة بجميع جوانبها أمرا في غاية التعقيد ويضع عائقا أمام جهود النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، ولو أن ذلك يمكن تجاوزه عن طريق العمل على ض بط النشاط السياحي بما يتماشى والوضع الإجتماعي السائد رغم ما قد يكون لذلك من تأثير محدود على تطور القطاع السياحي في وجهة نظر الكثير من المختصين.

3_ تطوير البنى التحتية والمنشآت الأساسية: تثبت العديد من التجارب الدولية مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنى التحتية في تطوير قطاع السياحة، حيث أنها توفر سهولة الحركة وربح الوقت والجهد ومن ثم توفير الراحة والطمأنينة في نفوس السياح، ورغم أن الجزائر ومنذ سنة 2001 شرعت في تطوير بنيتها التحتية إلا أن تلك الجهود لا زالت غير كافية ليكون لها تأثير كاف على تطور قطاع السياحة في الجزائر.

فالجزائر أمام تحد تطوير منشآتها السياحية التي تتماشى وما تملكه من مواقع سياحية وهذا في إطار تعزيز توفير الخدمات التي ترافق عادة النشاط السياحي، إذ انه لا معنى من توافر مواقع سياحية دون أن يواكبها خدمات النقل، والإطعام والمبيت وهذا كله لا يتأتى إلا من خلال تواجد منشآت وبنى تحتية تمكن من توفير ذلك ومواصفات عالمية.

فالواقع يشير فيما يخص الفنادق إلى عجز في طاقات الإستقبال وعدم استجابة الكثير منها للمعايير الدولية، أما فيما يخص النقل فيسجل سوء الخدمات بشكل كبير خصوصا النقل الجوي (التأخر في الرحلات وسوء الربط بين المناطق السياحية المعروفة)، وهو ما يدفع إلى ضرورة توسعة طاقات الإستقبال ،توسعة الموانئ والمطارات و تهيئة شبكات الطرق والسكك الحديدية خصوصا بين مختلف المواقع السياحية المعروفة لتسهيل الحركة والتنقل.

4_ تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالقطاع: إن احتلال الجزائر للمرتبة 112 عالميا فيما يخص تنافسية الإطار التنظيمي يدل على تخلف الأطر التنظيمية والرقابية على مستوى هذا القطاع وبالتالي بروزها كعراقيل تساهم في الحد من رقيه وتطور مساهمته في النشاط الاقتصادي**[19]**.

حيث يتعين على الجزائر تحسين إجر اءات الحصول على التأشيرات لتجنب التأخير وما لذلك من تفضيل للسياح الأجانب لوجهات سياحية في بلدان أخرى ذات تسهيلات أفضل، كما يتعين عليها وتماشيا مع المعايير الدولية تحسين وتبسيط اجراءات التأسيس والبدء في المشاريع الإستثمارية أمام القطاع الخاص بما يعزز من تطور الخدمات المقدمة.

5_ تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي: إن من أهم الأمور المؤثرة على توافد السياح ليس فقط المواقع السياحية، وإنما تمتد لتشمل حتى الخدمات المرافقة التي تسمح للسياح الأجانب بالإستمتاع بأوقاتهم وتجنب التعب وضياع الوقت والجهد، وفي الجزائر فإنه يسجل نقص كبير في هذا المجال وذلك من خلال **[20]**:

_ ضعف الخدمات المصرفية : حيث أن تخلف المنظومة المصرفية في الجزائر وعدم مواكبتها للتطورات الدولية انعكس سلبا على طبيعة الخدمات المصرفية المقدمة خصوصا من حيث وسائل الدفع والتي لا تتوافق في الغالب وطلبات الأجانب؛

_ ضعف تكنولوجيا الإعلام والإتصال التي تشهد تطورات كبيرة في العصر الحالي؛

_ ضعف أداء وكالات الأسفار وعدم تكيفها ومواكبتها للتطورات الدولية.

6– اتباع سياسة ترويجية فعالة :يتعين على الجزائر وقصد التعريف بتراثها السياحي وقدراتها في هذا المجال اتباع سياسة ترويجية تسمح بإيصال أفضل صورة عنها إلى الخارج، ونظرا للظروف الصعبة التي مرت

ها الجزائر على المستوى الأمني فإنها مطالبة بإزالة كل الشكوك التي قد تتبادر إلى الأجانب حول مدى توفر السلامة والأمن فيها باعتبارهما عاملين جد مؤثرين على توافد السياح لأي بلد**[21]**.

وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب العمل على تطوير الإستراتيجيات التسويقية، والتي ترتكز على استغلال جميع فضاءات الإتصال والمشاركة بقوة في التظاهرات والمعارض السياحية الدولية للتعريف بالتراث السياحي الجزائري ومختلف الخدمات والحوافز الموفرة للسياح المتوافدين إليها.

الخاتمة: بالرغم من الإمكانيات الضخمة التي تتوافر عليها الدولة الجزائرية وبالرغم من الاهمية التي من الممكن ان تحققها السياحة للاقتصاد الوطني، والتي من الممكن ان تجعلها دولة متميزة سياحيا إلاّ أنّ القطاع السياحي في الجزائر قد عرف تأخرا كبيرا، و ذلك راجع إلى ما يلي :

- ضعف حجم الإستثمارات السياحية سواء الوطنية أو الأجنبية؛
- معظم المؤسسات السياحية لا تستجيب للمعايير الدولية؛
- غياب ثقافة سياحية متكاملة المعالم؛
- نقص كبير في تكوين الإطارات السياحية؛
- الأوضاع الأمنية المزرية خلال العشرية السوداء؛

و بعد التحسن التدريجي للأوضاع الأمنية ، و الاهتمام المتزايد قصد النهوض بالقطاع السياحي ، أصبح القطاع السياحي أحد الرهانات الأساسية للجزائر، خاصة بعد تبني سياسة إعادة بعث السياحة الجزائرية، وعليه **نوصي بما يلي** من أجل زيادة الاهتمام بالقطاع لكي يصبح من القطاعات المهمة والمكملة للاقتصاد الوطني **وذلك بالاعتماد على**:

_ زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة؛

_ تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع؛

_ تطوير البنى التحتية والمنشآت الأساسية؛

_ تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي؛

_ اتباع سياسة ترويجية فعالة.

قائمة المراجع والهوامش حسب ورودها في المتن

[1]- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات السياحة مدخل نظري وعملي متكامل، مكتبة الشروق، القاهرة، 2000، ص11.

[2]- مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة ، مؤسسة الوراق للنشر،عمان، 2000، ص ص 45-46.

[3]- هدى سيد لطيف، السياحة بين النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص14.

[4]- Ahmed Tissa, économie touristique et aménagement du territoire, OPU, Alger, 1994, P21.

[5]- نعيم الظاهر و سراب إلياس ، مبادئ السياحة ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص 146 .

[6]- عباس عقيلة، ترويج الوجهة والنهوض بالمنتوج السياحي الجزائري، استراتيجية الديوان الوطني للسياحة ، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى العلمي الدولي حول : السياحة رهان التنمية المستديمة : دراسة تجاب بعض الدول، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي: 24 و 25 أفريل 2012، الجزائر.

[7]- عباس عقيلة، مرجع سابق،

[8]- عامر عيساني: الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010، ص143.

[9]- هدير عبد القادر : واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 27،28.

[10]- عامر عيساني: مرجع سبق ذكره، ص ص 125،126.

[11]- فؤاد عبد المنعم البكري ، التنمية السياحية، عالم الكتاب، الطبعة الأولى2004 ، ص 43.

[12]- فؤاد عبد المنعم البكري، مرجع سابق، ص 46.

[13]- نبيل الروبي ، اقتصاديات السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية مصر ، 1985 ، ص98.

[14]- فؤاد عبد المنعم البكري ، التنمية السياحية في مصر و الوطن العربي ، عالم الكتب مصر ، 2004 ، ص04.

[15]- عبد الباسط وفا ، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية و التحديات المعاصرة ، مجلة حقوق حلوان العدد12، سنة 2005، ، .ص156

[16]- ملاك خديجة وأخرون، واقع السياحة في الجزائر، دراسة حالة البليدة ، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستديمة : دراسة تجاب بعض الدول، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي: 24 و 25 أفريل 2012، الجزائر.

[17]- بودخدخ مسعود، بودخدخ كريم، تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية ، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى العلمي الدولي حول : السياحة رهان التنمية المستديمة : دراسة تجاب بعض الدول، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي: 24 و 25 أفريل 2012، الجزائر.

[18]- عامر عيساني: مرجع سبق ذكره، ص230.

[19]- Jennifer Blanke and Thea Chiesa : The Travel & Tourism Competitiveness Report 2011, World economic forum , p3.

[20]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، ص 224.

[21]- بودخدخ مسعود، بودخدخ كريم، مرجع سابق.